J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 27(11): 7449 - 7459, 2002

THE RESOURCES OF THE INVESTMENTS IN THE EGYPTIAN AGRICULTURAL SECTOR PLAN

El- Sisi, S. M.M.
Agriculture Economic Institute, Agriculture Research Center

مصادر تمويل استثمارات الخطة فى القطاع الزراعى المصرى

سامى محمد محمد السيسى
معهد بحوث الإقتصاد الزراعى ، مركز البحوث الزراعية

الملخص

تعتبر الاستثمارات أحد الركائز الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من اجل تحقيق أهدافها، وبالرغم من مكانة وأهمية القطاع الزراعى فى المقتصد الوطنى الا أن استثماراته مازالت تمثل قدرا ضئيلا من بنود واستثمارات الخطة الاقتصادية والاجتماعية حيث بلغت نحو ٥,٤٧% من إجمالى استثمارات الخطة الاقتصادية القومية ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠٢/٢٠٠١، وتتضمن المصادر التمويلية لاستثمارات الخطة بالقطاع الزراعى كل من بنك الاستثمار القومى، والقروض الخارجية، والمنح، والمعونات المحلية والأجنبية، والتسهيلات الدولية، والموارد الذاتية ومصادر أخرى.

وبهدف البحث الى التعريف بتلك المصادر التمويلية، ودراسة الوضع الراهن لأهم المصادر المحلية والأجنبية لاستثمارات الخطة بالقطاع الزراعى ومقارنته بالاقتصاد القومى، وتطورها، ومدى مساهمة تلك المصادر فى هذه الاستثمارات.

وقد تناول البحث دراسة لتطور تلك المصادر المحلية والأجنبية بالقطاع الزراعى والقومى خلال فترة الدراسة ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠٢/٢٠٠١ وذلك باستخدام أسلوب التحليل الوصفى والكمى والاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية مثل معادلات الاتجاه الزمنى العام.

وتوصلت الدراسة إلى أن بنك الاستثمار القومى يقوم بتمويل أنشطة عدة هيئات ووحدات اقتصادية فى القطاع الزراعى وكذلك تمويل الهيئات الخدمية. كذلك يحتل بنك الاستثمار القومى النصيب الأكبر فى مساهمته لاستثمارات الخطة الموجهة للقطاع الزراعى المصرى حيث بلغت استثماراته الحقيقية نحو ٦٨,٠٦% من استثمارات الخطة خلال فترة الدراسة ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠٢/٢٠٠١ وان المكون المحلى يستأثر بحوالى ٩٣,٨٦%من استثمارات البنك، كما أوضحت الدراسة ضآلة القروض الخارجية وتمويلها لاستثمارات الخطة الزراعية خلال الفترة الذكورة حيث بلغت نسبتها نحو ٨,٣٢% فى حين بلغت نسبة تلك القروض إلى إجمالى القروض الخارجية لجمهورية مصر العربية نحو ٦,٥٥% خلال تلك الفترة.

وأوضحت أن إجمالى المنح والمعونات والموارد الذاتية الموجهة لهذا القطاع الحيوى الهام قد انخفضت تدريجيا حيث بلغت نحو ١١,٠٧%، ٧,٥٤% من اجمالى استثمارات الخطة الزراعية خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠٢/٢٠٠١، كما بلغت مساهمة التمويل الخارجى للقطاع الزراعى بنحو ٢٣% من إجمالى استثماراته خلال تلك الفترة.

ولذلك توصى الدراسة بمراعاة التوازن فى توزيع القروض والمعونات الخارجية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، والعمل على زيادة استثمارات القطاع الزراعى بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، والاهتمام بزيادة التمويل الأجنبى فى تلك الاستثمارات خاصة التسهيلات الدولية والمنح والمعونات الخارجية حيث لا تتضمن أعباء على الاقتصاد المصرى.

المقدمة

ترجع الندرة النسبية لرأس المال فى القطاع الزراعى الى محدودية الطاقة الإدخارية والإستثمارية سواء على مستوى الاقتصاد والقومى أو القطاع الزراعى، ويقصد بتمويل الاستثمار تحويل الأصول النقدية الى أصول عينية، أو بمعنى أخر تحويل رأس المال النقدى الى رأسمال عينى، ويحصل المستثمرين على رؤوس الأموال النقدية من مصادر مختلفة ولتقدير الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات الإجمالية فإنه

يجرى تقدير المدخرات القومية الاختيارية والاجبارية التى يتوقع المخططون تحقيقها نتيجة الزيادة المرتفعة فى الدخل القومى ثم تقدير الموارد المالية الأجنبية التى يمكن الحصول عليها خلال فترة تنفيذ الخطة عن طريق التصدير والاقتراض الاجنبى، ثم تقارن مجموع الموارد المحلية والأجنبية المقدر تحقيقها بالقيمة الكلية للاستثمارات القومية، فإذا قصرت الموارد المقدرة عن الإستثمارات المقدرة كان معنى ذلك الالتجاء إلى الجهاز المصرفى أو غيره أى الالتجاء الى المصادر التمويلية(٧).

المشكلة البحثية:

تنقسم المصادر التمويلية لاستثمارات الخطة فى القطاع الزراعى المصرى الى مصادر محلية واخرى خارجية. وتتضمن المصادر التمويلية لاستثمارات الخطة كل من بنك الاستثمار القومى، والقروض الخارجية والمنح والمعونات، والتسهيلات، والموارد الذاتية... الخ.

وتتمثل المشكلة البحثية فى أنه بالرغم من مكانه وأهمية القطاع الزراعى فى المقتصد الوطنى الا أن إستثماراته مازالت تمثل قدراً ضئيلاً من بنود وإستثمارات الخطة الأقتصادية القومية وخاصة التمويل الخارجى.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الوضع الراهن لأهم المصادر التمويلية المحلية والأجنبية لأستثمارات الخطة بالقطاع الزراعى ومقارنتة بالإقتصاد القومى وتطورها، ومدى مساهمة تلك المصادر فى هذه الإستثمارات خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠٢/٢٠٠١

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد هذا البحث على الاسلوب التحليلى من الناحيتين الوصفية والكمية حيث تم الاستعانة ببعض الاساليب الاحصائية مثل معادلات الاتجاه الزمنى العام.

وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذا البحث من وزارة التخطيط وخاصة سجلات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المجلد الثانى- المشروعات وبياناتها التفصيلية) كما تم الاستعانة ببعض البحوث والرسائل العلمية فى هذا المجال.

نتائج الدراسة

أنتهت الدراسة إلى العديد من النتائج التى ترتبط بمصادر تمويل استثمارات الخطة فى القطاع الزراعى خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨- ٢٠٠٢/٢٠٠١.

اولا: بنك الاستثمار القومى:

انشئ بنك الاستثمار القومى عام ١٩٨٠ وذلك بموجب القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠، ويختص هذا البنك بتمويل ومتابعة تنفيذ مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية، سواء كان ذلك تمويلا كليا او جزئيا او بالمشاركة، فهو يقوم بتمويل المشروعات التى تعطى عائداً مثل المشروعات الانتاجية لقطاعات الزراعة والصناعة والتعدين، وكذا المشروعات ذات الطابع الخدمى الاجتماعى كالتعليم والصحة والامن.

وتتمثل الموارد المالية للبنك فيما يخصص له من اعتمادات من الموازنة العامه للدولة وكذا الايرادات الناتجة عن مباشرة البنك لنشاطه، وكذا حصيلة بيع الاسهم التى يمتلكها البنك فى المشروعات التى يشارك فيها، وايضا حصيلة السندات التى يطرحها البنك بالعملة المحلية والأجنبية بالإضافة الى المنح المحلية والاجنبية التى يقبلها البنك ممثلا فى مجلس ادارته والقروض التى يعقدها.

ويقوم بنك الاستثمار القومى بتمويل انشطة عدة هيئات ووحدات اقتصادية فى قطاع الزراعة وكذا تمويل الهيئات الخدمية الزراعية.

وفيما يتعلق بالهيئات الاقتصادية فانها تتضمن الهيئة الزراعية المصرية، والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالإضافة الى هيئات اخرى.

وفيما يتعلق بالوحدات الاقتصادية التى يمولها البنك فهى تتضمن الوحدات الاقتصادية لقطاع الزراعة وقطاع الانتاج الحيوانى والداجنى.

كما يقوم بنك الاستثمار القومى بتمويل عدة انشطة خدمية كالهيئات الخدمية بالقطاع الزراعى، وتتضمن هذه الهيئات كل من مركز البحوث الزراعية ومركز بحوث الصحراء، وهيئة القطاع العام للاصلاح الزراعى والجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى، والهيئة العامة للانتاج الزراعى، وصندوق الموازنة الزراعية، وصندوق تحسين الاقطان المصرية، والهيئة العامة للخدمات البيطرية، والهيئة العامه لتنمية الثروة السمكية والهيئة العامة لتنمية السد العالى وبحيرة ناصر(٧).

وبدراسة الوضع الراهن للتمويل المتاح من بنك الاستثمار القومى للقطاع الزراعى خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠٢/٢٠٠١ يتضح من الجدول رقم (١) ان اجمالى التمويل المتاح من البنك عام ١٩٨٩/٨٨ قد بلغ حوالى ٢١٣,٣ مليون جنيه، أنخفض الى حوالى ١٨٢,٨مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث بلغ الرقم القياسى نحو ٨٥,٧٠ ثم انخفض الى حوالى ٤٥,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ حيث بلغ الرقم القياسى نحو ٢١,٣٨ ثم استمر التمويل المتاح للبنك فى الارتفاع التدريجى حيث بلغ نحو ٢٣٢,١ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ ورقم قياسى نحو ١٠٨,٨١، كما بلغ المتوسط السنوى لتمويل البنك خلال فترة الدراسة نحو ١٣٣,٣٢ مليون جنيه.

وباستعراض اجمالى تمويل بنك الاستثمار القومى بالعملة المحلية يتبين من ذات الجدول انه بلغ حوالى ١٨٦,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ وارتفع الى حوالى ١٧٩,٣مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ولكن لوحظ انخفاضه عامى ١٩٩٤/٩٣، ١٩٩٥/٩٤ حيث بلغ حوالى ٥٠,٤، ٤٢,٦ مليون جنيه على الترتيب كما بلغ المتوسط السنوى لهذا التمويل خلال الفترة المذكورة نحو ١٢٥,١٤ مليون جنيه.

جدول رقم (١): تطور قروض بنك الأستثمار القومى لتمويل استثمارات الخطة فى القطاع الزراعى بالمليون جنيه وبالقيم الحقيقية خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨ -٢٠٠٢/٢٠٠١.

سنوات الخطة	قروض الاستثمار القومى			الرقم القياسى	اجمالى استثمارات الخطة فى القطاع الزراعى	% اجمالى القروض لاجمالى استثمارات الخطة فى القطاع الزراعى	% اجمالى القروض فى القطاع الزراعى لاجمالى قروض البنك للقطاعات الاقتصادية
	العملة المحلية	العملة الاجنبية	الاجمالى				
١٩٨٩/٨٨	١٨٦,٥	٢٦,٨	٢١٣,٣	١٠٠	٣٤٦,٦	٦١,٥٤	٧,٥١
١٩٩٠/٨٩	١٨٢,١	٢٣,١	٢٠٥,٢	٩٦,٢٠	٣٣١,٤	٦١,٩٢	٨,٦٣
١٩٩١/٩٠	٢١٣,٦	١٨,٥	٢٣٢,١	١٠٨,٨١	٢٩٧,٩	٧٧,٩١	٩,٩٤
١٩٩٢/٩١	١٧٨	١٤,٤	١٩٢,٤	٩٠,٢٠	٢٨٨,٤	٦٦,٧١	٩,١٧
١٩٩٣/٩٢	١١٠,٨	٩,٣	١٢٠,١	٥٦,٣١	١٨٧,٢	٦٤,١٦	٩,٣٤
١٩٩٤/٩٣	٥٠,٤	٤,٧	٥٥,١	٢٥,٨٣	٩٧,٢	٥٦,٦٩	٣,٩٩
١٩٩٥/٩٤	٤٢,٦	٣,٠	٤٥,٦	٢١,٣٨	٧٦,٢	٥٩,٨٤	٢,٨٨
١٩٩٦/٩٥	٥١,٢	٣,١	٥٤.٣	٢٥,٤٦	٨٢,٣	٦٥,٩٨	٣,١٥
١٩٩٧/٩٦	٦٠,٧	٣,٠	٦٣,٧	٢٩,٨٦	٩٠,٥	٧٠,٣٩	٣,٦٣
١٩٩٨/٩٧	٨٧,٧	٢,٣	٩٠,٠	٤٢,١٩	١١٧,١	٧٦,٨٦	٤,٠٩
١٩٩٩/٩٨	١١٣,٨	١,٦	١١٥,٤	٥٤,١٠	١٤٢,٤	٨١,٠٤	٤,٩٨
٢٠٠٠/٩٩	١٢٣,٩	٠,٧	١٢٤,٦	٥٨,٤٢	١٥٨,٣	٧٨,٧١	٥,٠٤
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٧١,٣	٠,٦	١٧١,٩	٨٠,٥٩	٣١٢,١	٥٥,٠٨	٥,٨٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٧٩,٣	٣,٥	١٨٢,٨	٨٥,٧٠	٢١٥,٣	٨٤,٩٠	٥,٧٢
المتوسط	١٢٥,١٤	٨,١٩	١٣٣,٣٢		١٩٥,٩٢	٦٨,٠٦	٥,٩٩

المصدر: وزارة التخطيط – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلد الثانى، المشروعات بياناتها التفصيلية، ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠١-٢٠٠٢، القاهرة.

اما التمويل الاجنبى فيتقلب من سنة لاخرى فقد تراوح بين حد ادنى قدره ٠,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، وحد اقصى ٢٦,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨.

مما سبق يتضح ان نسبة اجمالى الموارد الأجنبية الى اجمالى الموارد المحلية لموارد البنك قد بلغت حوالى ٦,٥٤% خلال الفترة المذكورة.

وبدراسة نسبة التمويل المتاح لبنك الاستثمار القومى الموجه للقطاع الزراعى المصرى الى اجمالى استثمارات الخطة بهذا القطاع خلال الفترة المذكورة يتضح ان هذه النسبة اخذت تتقلب من سنة لاخرى حيث تراوحت بين حد أدنى ٥٥,٠٨% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحد اقصى ٨٤,٩% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١،

كما بلغ المتوسط السنوى لهذه النسبة نحو ٦٨,٠٦% (جدول رقم ١)، وباستعراض نسبة التمويل المتاح من بنك الاستثمار القومى للقطاع الزراعى الى اجمالى التمويل المتاح من البنك للاقتصاد القومى خلال فترة الدراسة يتضح تقلب هذه النسبة من نسبة لاخرى حيث تراوحت بين حد أدنى ٢,٨٨% عام ١٩٩٥/٩٤ وحد أقصى ٩,٩٤% عام ١٩٩١/٩٠ فى حين بلغ المتوسط السنوى لهذه السنة حوالى ٥,٩٩%.

مما تقدم يتضح ان بنك الاستثمار القومى يحتل النصيب الاكبر فى مساهمته لاستثمارات الخطة الموجه للقطاع الزراعى المصرى حيث بلغت نحو ٦٨,٠٦% من تلك الاستثمارات، وان المكون المحلى يستأثر بحوالى ٩٣,٨٦% من استثمارات البنك.

ثانيا القروض الخارجية:

أحتل القطاع الزراعى مكانة متقدمة بين القطاعات التى ارتكزت عليها الخطط الإستثمارية وخاصة بعد تدهور إسهامات هذا القطاع نسبيا فى الناتج القومى، وأيضا عجزه عن توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وبالتالى تزايد الاعتماد على الخارج فى تدبير هذه الاحتياجات[٥].

يتم اللجوء الى التمويل الاجنبى عندما لايكفى الادخار لتحقيق التشغيل الكامل لعوامل الانتاج، ومن ثم يصبح الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية فى تمويل الاستثمارات امراً ضرورياً اى عندما يكون هناك اختلالا فى التوازن الكلى للاقتصاد المصرى يعبر عنه الاختلال بين الادخار الاجمالى والاستثمار الاجمالى فيما يعرف بفجوة الموارد المحلية، وتغطى هذه الفجوة بالتمويل الخارجى اما من خلال القروض الخارجية اومن خلال الاستثمار الأجنبى المباشر[٦]. ويخضع انتقال رؤوس الاموال من دولة لاخرى لاعتبارات سياسية واقتصادية حيث يعتبر الاستقرار السياسى والاقتصادى عاملان أساسيان لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وقد يكون انتقال رؤوس الأموال فى شكل استثمارات مباشرة يقوم بها أصحاب رؤوس الاموال لحسابهم، وقد تكون فى شكل قروض او على شكل مساعدات او إعانات تمنح من قبل الدول المتقدمة الى الدول النامية للمساهمة فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية بها.

وتوجد ثلاث وسائل للتمويل الأجنبي أولها المنح والإعانات نقدية كانت او عينية وهى لا تمثل عبئا على الدولة حيث لا تحمل فى طياتها اى التزام لاحق بالوفاء فى اى صورة من الصور، وثانيهما القروض الخارجية وثالثهما الاستثمار الأجنبي المباشر[٨].

والقروض والمساعدات الخارجية لا تدخل في تلك الاستثمارات الاجنبية، كونها تأخذ شكل انتقال فى رؤوس الأموال التسليفية بين الدول [٢].

وتشير بعض الدراسات[٣] الى انه بينما تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر، أخذت كافة الأشكال الاخرى لتدفق رؤوس الأموال الى البلدان النامية فى التراجع فقد تناقصت حصة المعونة من تدفقات راس المال لتصل الى نحو ٢٥% فقط فى النصف الأول من التسعينات، بعد ان كانت تمثل أهم مصادر التمويل الخارجى للبدان النامية فى الستينيات، كذلك نلاحظ تراجعا واضحا فى عمليات القروض التجارية بعد ان كانت تمثل مصدراً رئيسيا فى السبعينات.

والقروض الخارجية سواء كانت قروض عامه او خاصة فالقروض العامة الخارجية هى التى تحصل عليها حكومات الدول المقترضة من الحكومات الأجنبية او من الأشخاص الطبيعيين او المعنويين المقيمين فى الخارج وكذا القروض التى تحصل عليها حكومات الدول النامية من الهيئات الدولية والقروض الخاصة الخارجية هى تلك القروض التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين فى الدول المقترضة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين بالخارج او من المنظمات الدولية.

ويتم الحصول على القروض الخارجية وفقا للشروط التجارية التى تحددها اسواق راس المال لكل قرض على حده.

وتحصل جمهورية مصر العربية على القروض الخارجية الزراعية العامه من هيئات دولية مختلفة وهى هيئة التنمية الدولية والصندوق الدولى للتنمية الزراعية، والبنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق التنمية الافريقى، وبنك التنمية الافريقى، والسوق الاوروبية المشتركة وغيرها.

وفى دراسة عن تأثير القروض الاجنبية على اداء الزراعة المصرية خلال السبعينات والثمانينات تبين ان اجمالى القروض والتسهيلات والمساعدات بلغت نحو ١١٧٧,٩٦ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٩/٨٨ تشكل المساعدات منها نحو ١,٩مرة من حجم الديون خلال نفس الفترة ، وكان اثر هذه القروض والتسهيلات والمساعدات مع تنمية الطاقة الموردية المصرية معنويا[٤].

وطالبت دراسة اخرى جمهورية مصر العربية بالاعتماد على ذاتها فى توفير متطلبات سكانها، فالسوق العالمى تطوى العديد من المخاطر والتقلبات، ولا يتأتى ذلك الا بزيادة الاستثمارت فى برامج التنمية الزراعية الافقية والرأسية[١٠].

وبدراسة الوضع الراهن للقروض الخارجية الموجهة للقطاع الزراعى خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠٢/٢٠٠١ كما هو مبين بالجدول رقم (٢) يتضح انها تراوحت بين حد ادنى قدره ٨,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ وحدا اعلى قدره ٢٥,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ حيث بلغ الرقم القياسى نحو ١٠٠، وبلغ المتوسط السنوى لتلك القروض الخارجية نحو ١٤,١٩ مليون جنيه خلال الفترة المذكورة.

وباستعراض نسبة القروض الخارجية ومساهمتها فى تمويل استثمارات الخطة الزراعية يتضح ان هذه النسبة تتقلب من سنة لاخرى حيث تراوحت بين حد أدنى قدره ٢,٨٢ % عام ١٩٩١/٩٠ وحد اقصى ١٤,٠٩% عام ١٩٩٤/٩٣ واشارت البيانات السنوية بنفس الجدول ان نسبة اجمالى القروض الخارجية للقطاع الزراعى إلى اجمالى القروض الخارجية للاقتصاد القومى المصرى قد تراوحت بين حد أدنى ١,٠١% عام ١٩٩١/٩٠ وحد اعلى ١١,٠١% عام ١٩٩٩/٩٨ مما تقدم يتضح ضآلة القروض الخارجية وتمويلها لاستثمارات الخطة الزراعية خلال الفترة المذكورة حيث كانت نسبتها نحو ٨,٣٢% فى حين بلغت نسبتها الى اجمالى القروض الخارجية الموجهة للخطة القومية نحو ٦,٥٥%.

كما يتضح ان الدولة تتجه الى الحد من القروض الخارجية والاعتماد على التمويل الذاتى والتوسع فى المنح والمعونات الخارجية حيث لا تتضمن اعباء على الاقتصاد القومى.

جدول رقم (٢): تطور القروض الخارجية للقطاع الزراعى بالمليون جنيه وبالقيم الحقيقية ونسبتها خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠٢/٢٠٠١.

سنوات الخطة	اجمالى القروض الخارجية	الرقم القياسى	اجمالى القروض الخارجية الزراعية لإجمالى القروض القومية %	إجمالى القروض الخارجية لإجمالى الاستثمارات فى القطاع الزراعى %
١٩٨٩/٨٨	٢٥,٦	١٠٠	٣,٢٥	٧,٣٩
١٩٩٠/٨٩	١٨,١	٧٠,٧٠	٢,٠٥	٥,٤٦
١٩٩١/٩٠	٨,٤	٣٢,٨١	١,٠١	٢,٨٢
١٩٩٢/٩١	١٤,٤	٥٦,٢٥	١,٩٧	٤,٩٩
١٩٩٣/٩٢	١٤,٢	٥٥,٤٧	٩,٥٢	٧,٥٩
١٩٩٤/٩٣	١٣,٧	٥٣,٥٢	٨,٣٧	١٤,٠٩
١٩٩٥/٩٤	٩,٤	٣٦,٧٢	٦,١٦	١٢,٣٤
١٩٩٦/٩٥	٨,٣	٣٢,٤٢	٥,٣٩	١٠,٠٩
١٩٩٧/٩٦	٨,٤	٣٢,٨١	٥,٨٦	٩,٢٨
١٩٩٨/٩٧	١٠	٣٩,٠٦	٧,١٦	٨,٥٤
١٩٩٩/٩٨	١١,٨	٤٦,٠٩	١١,٠١	٨,٢٩
٢٠٠٠/٩٩	١٦,٢	٦٣,٢٨	٩,٢٢	١٠,٢٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٢,٤	٨٧,٥٠	١٠,٨٦	٧,١٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٧,٧	٦٩,١٤	٩,٨٣	٨,٢٢
المتوسط	١٤,١٩		٦,٥٥	٨,٣٢

المصدر: وزارة التخطيط – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلد الثانى، المشروعات وبياناتها التفصيلية، ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠٢/٢٠٠١، القاهرة.

ثالثا المنح والمعونات:

تتجه غالبية الاراء الى أعتبار المعونات الأجنبية Foreign Aids كافة التحويلات الدولية، التى تتم وفقا لشروط وقواعد ميسرة Concessionary بعيداً عن القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق، وبذلك فهى تتضمن كافة المنح النقدية والعينية والقروض الميسرة الرسمية ذات الطابع الاقتصادى، والتى تنطوى على تمويل الموارد من الدول المتقدمة الى الدول الاقل نمواً بهدف تحقيق التنمية، وتعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فيها.

صور المعونات الأجنبية:

تأخذ المعونات الاجنبية[١٠] – وفقا للتعريف السابق – صوراً مختلفة، يمكن استعراض اهمها فيما يلى:

- تنقسم المعونات الاجنبية من حيث طبيعتها الى منح Grants لاترد وقروض واجبة السداد، والى معونات نقدية واخرى عينية والى معونات عامة او قطاعية، واخرى مخصصة لمشروعات محددة والى معونات مباشرة وغير مباشرة.

- **المنح:** عبارة عن التحويلات النقدية والعينية التى تقدمها بعض الدول لغيرها سواء لاعتبارات اقتصادية او سياسية او انسانية وهى تحويلات لاترد.

- **القروض الميسرة:** هى القروض التى تحكمها قواعد وشروط تختلف عن مثيلاتها السائدة فى الاسواق المالية والدولية سواء من ناحية اسعار الفائدة التى تقل عن المعدلات العادية او من ناحية مدة السداد او فترات السماح Grace Period التى تكون عادة اطول، وبذلك لاتعد كافة القروض الأجنبية بمثابة معونات أجنبية، فقد يكون بعضها وفقا للقواعد التى تحكمها قوى السوق كالقروض التجارية من ناحية أسعار الفائدة وشروط السداد، وهى رغم تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية للدولة المقترضة فطالما انها لا تنطوى على شروط ميسرة، ولا تحدد أهدافها فى اطار التنمية الاقتصادية فانها لا تخرج عن نطاق تعريف المعونات الأجنبية التى تقدم أساسا وفقا لشروط ميسرة قد تصل أحيانا الى حد عدم المطالبة بسداد القروض.

- **معونات اجنبية:** الاصل ان تتمثل المعونات الاجنبية فى صورة تمويل اعتمادات نقدية تخصصها الدولة المانحة، وتضعها تحت تصرف الدول المستفيدة، بشروط معينة وهى الصورة التقليدية وهى تكون عادة بعملة الدولة المانحة او بعملات اخرى على وجه الاستثناء.

- **معونات عينية:** لا تقتصر المعونات الاجنبية على الصورة النقدية بل قد تتخذ صوراً عينية مختلفة، لعل أهمها السلع الغذائية.

- **معونات البرامج او القطاعات:** وهى المعونات والمنح والقروض الميسرة التى يقدم الى دول معينة بهدف مساعدتها على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية فيها دون تحديد لمشروعات معينة بذاتها، بحيث تتولى الدول المستفيدة وضع اسس توجيه هذه المعونات الى المشروعات الانمائية وفقا لاولويات هذه الخطط والبرامج.

وقد تشترط الدول التى تقدم هذه المعونات على الدول المستفيدة تخصيصها لقطاعات معينة دون غيرها كقطاعات الصناعة او الزراعة او الخدمات، بحيث يتعذر على هذه الدول المستفيدة استخدام هذه المعونات فى قطاعات او بشروط تختلف عن المجالات والقطاعات المخصصة لها بغير الرجوع الى الدول المانحة والحصول على موافقتها.

- **معونات المشروعات المحددة:** وهى المعونات التى تقدم من اجل المساعدة فى تنفيذ مشروع معين، فهى تعد اضيق نطاق من معونات البرامج او القطاعات. وخفضل عادة الدول المانحة للمنح او القروض الميسرة مثل هذا النوع الذى يرتبط بمشروع معين دون غيره بحيث يسهل عليها تحقيق رقابة فعالة على استخدامات الموارد الممولة.

- **معونات مباشرة وغير مباشرة:** تتضمن المعونات المباشرة الصور العادية المنظورة للمعونات الأجنبية من منح وقروض ميسرة والتى تمثل تحويلات الموارد النقدية والعينية من الدول المانحة لها الى الدول المستفيدة بها.

اما المعونات غير المباشرة فهى التى تاخذ صوراً غير تقليدية، وان كانت تؤدى الى نتائج لاتقل عن أهميتها من الناحية الاقتصادية عن نتائج المعونات التقليدية المباشرة، من ذلك منح التعريفات الجمركية التفضيلية او الإعفاءات التى تقدمها الدول المتقدمة لبعض صادرات الدول النامية على نحو يسمح للأخيره بتخصيص تكاليف اسعار منتجاتها فى اسواق الدول المتقدمة، وتحقيق هوامش ربحية اعلى مما لو لم تستفد بهذه المميزات الجمركية.

- **المعونات الفنية:** وهى تكمل كلا من المعونات النقدية والمعونات العينية، كما تنطوى عليه من تقديم الخبرات الفنية المتخصصة واقامة مراكز التدريب والتى قد لا تتوفر فى الدول المستفيدة من المعونات لضمان ارتفاع كفاءة استخدام الاعتمادات المالية والمعدات الحديثة التى تتضمنها برامج المعونات الأجنبية.

- وقد تتقسم المعونات من حيث مصادرها الى معونات وحيدة المصدر او الثنائية ، واخرى متعددة المصادر او الجماعية التى تقدمها الهيئات الدولية والاقليمية المتخصصة فى التنمية الاقتصادية.

- واخيرا تتقسم المعونات الأجنبية من حيث الضوابط التى تحكم علاقة الدول المانحة لها بالدول المستفيدة منها الى معونات حرة وغير مقيدة (وهى التى تقدم دون ان تلتزم الدول المستفيدة بأنفاقها فى الدول المانحة لها. بل قد يصل عدم تقييدها بتقديمها بعملات من عملات الدول المانحة، وما من شك ان مثل هذه المعونات لا تقدم الا فى نطاق ضيق ومحدود واخرى مقيدة (تقابل الطابع الميسر للمعونات الأجنبية بما تتضمنه من هبات ومنح من ناحية وقروض ميسرة من ناحية اخرى) وتتميز بانخفاض اسعار الفائدة وطول كل من اجل السداد وفترة السماح ومطالب للدول المانحة لها قبل الدول المستفيدة منها، تصل الى حد املاء بعض الشروط التى يتعين على الدول الاخيرة الالتزام بها، ويحق للدول الاولى ممارسة بعض اساليب الرقابة لضمان تنفيذها.

والعمل بها وكذلك تتباين الدوافع والاهداف التى تسعى الدول المانحة للمعونات الأجنبية الى تحقيقها، وان كان من العسير إغفال الدوافع الإنسانية التى قد تدفع الدول باعتبارها اعضاء فى المجتمع الدولى الى تقديم معونات عاجلة لغيرها من الدول ولكن ذلك لا يخفى ان للمعونات الأجنبية دوافع وأهداف رئيسية أخرى تبتعد عن هذه الدوافع الإنسانية كالأهداف الاقتصادية والسياسية.

وتوضح الدراسات[١٠] عن حجم المعونات الرسمية فى العالم Official Development Assistance (O.D.A) على زيادتها المستمرة ، حيث بلغ مجموعها فى عام ١٩٨٩ حوالى ٥٤ بليون دولار بالمقارنة بقيمتها فى عام ١٩٧٣ التى لم تتجاوز ١٣ مليار دولار.

وباستعراض الوضع الراهن للمنح والمعونات المحلية والأجنبية خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠٢/٢٠٠١ يتضح انها تراوحت بين حد ادنى قدره ٧,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحد اعلى قدره ٢٦,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ كما هو مبين بالجدول رقم(٣).

كما بلغ المتوسط السنوى لتلك المنح والمعونات خلال فترة الدراسة نحو ١٦,٠٣ مليون جنية.

اما المعونات والمنح المحلية فقد تراوحت بين حد ادنى قدره ٠,٨ مليون جنيه عامى ١٩٨٩/٨٨، ١٩٩٦/٩٥ وحد أقصى ١٠,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ فى حين بلغ المتوسط السنوى لتلك المنح والمعونات حوالى ٤,٢١ مليون جنيه خلال الفترة المذكورة. وهى تمثل حوالى ١١,٠٧% من اجمالى تلك المنح والمعونات الموجهة للقطاع الزراعى.

اما المنح والمعونات الأجنبية، فقد كان لها النصيب الأكبر ولكن اخذت تتقلب من سنة لاخرى حيث تراوحت بين حد ادنى قدره ٢,١ مليون جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ وحد اعلى قدره ٢٢,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ كما بلغ المتوسط السنوى لتلك المنح والمعونات حوالى ١١,٨٢ مليون جنيه.

وبدراسة نسبة اجمالى المنح والمعونات الى اجمالى استثمارات الخطة فى القطاع الزراعى خلال فترة الدراسة (جدول رقم ٣) يتضح ان هذه النسبة قد انخفضت تدريجيا وخاصة فى عامى ٢٠٠١/٢٠٠٠، ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث بلغت نحو ٢,٤٤%، ٣,٨١% على الترتيب. كما تشير البيانات الى ان نسبة المنح والمعونات الموجهة للقطاع الزراعى لإجمالى تلك المنح والمعونات الموجهة للقطاعات الاقتصادية قد انخفضت ايضا تدريجيا حيث بلغت نحو ٢,٥٢%، ٢,٤١% خلال العامين الاخيرين.

مما تقدم يتضح ضالة مساهمة المنح والمعونات فى تمويل استثمارات الخطة بالزراعة المصرية وخاصة فى الاعوام الاخيرة، ومقارنتها بالمقتصد الوطنى.

وبتقدير معادلات الإتجاه الزمنى العام لتطور المنح والمعونات المقدمة للقطاع الزراعى خلال فترة الدراسة، يتضح أن تلك المنح والمعونات قد أخذت فى التناقص بمعدل سنوى قدره ١,٠٥٤ مليون جنيه، وقد ثبتت معنوية معامل الانحدار إذ بلغت قيمة ت- نحو ٤,٠٧٥، كما بلغت نسبة معامل التحديد ٠,٥٨ خلال تلك الفترة (معادلة رقم (١) جدول رقم (٦)).

جدول رقم (٣): تطور المنح والمعونات المحلية والأجنبية المقدمة للقطاع الزراعى بالمليون جنيه وبالقيم الحقيقية خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨ -٢٠٠١-٢٠٠٢.

السنوات	المنح والمعونات			اجمالى المنح والمعونات لاجمالى استثمارات الخطة فى القطاع الزراعى %	اجمالى المنح والمعونات فى القطاع الزراعى لاجمالى المنح والمعونات القومية %
	العملة المحلية	العملة الاجنبية	الاجمالى		
١٩٨٩/٨٨	٠,٨٠	٢٢,٣	٢٣,١	٦,٦٦	٥,٤٢
١٩٩٠/٨٩	٤,٦	١٤,٤	١٩,٠	٥,٧٣	٤,٠٨
١٩٩١/٩٠	٢,١	١٦,٩	١٩,٠	٦,٣٨	٤,٧٣
١٩٩٢/٩١	٢,١	١١,٩	١٤,٠	٤,٨٥	٣,٦٦
١٩٩٣/٩٢	٣,٤	١٧,٥	٢٠,٩	١١,١٦	٦,١٤
١٩٩٤/٩٣	٤,٥	٢٢,١	٢٦,٦	٢٧,٣٧	٧,١١
١٩٩٥/٩٤	٠,٩	١٩,٣	٢٠,٢	٢٦,٥١	٦,٠٠
١٩٩٦/٩٥	٠,٨	١٠,٣	١١,١	١٣,٤٩	٣,٩٧
١٩٩٧/٩٦	١٠,١	٦.٦	١٦,٧	١٨,٤٥	٧,٠١
١٩٩٨/٩٧	١٠,٢	٤.٤	١٤,٦	١٢,٤٧	٦,٢٦
١٩٩٩/٩٨	١٠,٣	٢,١	١٢,٤	٨,٧١	٤,٦٥
٢٠٠٠/٩٩	٥,٦	٥.٥	١١,١	٧,٠١	٣,٤٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	١,٧	٥,٩	٧,٦	٢,٤٤	٢,٥٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	١,٩	٦,٣	٨,٢	٣,٨١	٢,٤١
المتوسط	٤,٢١	١١,٨٢	١٦,٠٣	١١,٠٧	٤,٨٢

المصدر: وزارة التخطيط – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلد الثانى، المشروعات وبياناتها التفصيلية، ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠١-٢٠٠٢، القاهرة.

كما يتضح أيضا ان القروض والمعونات الخارجية تساهم مساهمة فعالة فى تمويل استثمارات الخطة بالقطاع الزراعى المصرى حيث بلغ المتوسط السنوى لتلك القروض خلال الفترة المذكورة نحو ٣٠,٢٤ مليون جنيه، وان نسبة مساهمتها فى تمويل استمارات الخطة بلغت نحو ١٥,٤٣% (جدول رقم (٤)). والقطاع الزراعى يحصل على قروض ومعونات خارجية تصل إلى ٨,٩٩% من اجمالى قروض ومعونات المقتصد القومى.

جدول رقم (٤): تطور اجمالى القروض والمنح والموارد الذاتية بالقطاع الزراعى بالمليون جنيه وبالقيم الحقيقية خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠١/٢٠٠٢.

سنوات الخطة	اجمالى القروض والمنح والمعونات الخارجية	اجمالى الموارد الذاتية*
١٩٨٩/٨٨	٤٨,٧٧	٤٨,٦
١٩٩٠/٨٩	٣٧,٢	٢٩,٦
١٩٩١/٩٠	٢٧,٤	٣٨,٤
١٩٩٢/٩١	٢٨,٤	٣٦,٦
١٩٩٣/٩٢	٣٥,٠	١٧,٤
١٩٩٤/٩٣	٤٠,٤	١,٤
١٩٩٥/٩٤	٢٩,٦	٠,٩
١٩٩٦/٩٥	١٩,٥	١.١
١٩٩٧/٩٦	٢٥,١	١,٨
١٩٩٨/٩٧	٢٤,٧	٣,٧٩
١٩٩٩/٩٨	٢٤,٢	٢,٨
٢٠٠٠/٩٩	٢٧,٣	٦,٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٠,٠	١١,٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٥,٩	٧,٠
المتوسط	٣٠,٢٤	١٤,٧٨

* الموارد الذاتية تشمل الاحتياطيات والمخصصات والدفقات المقدمة ، % الايرادات الرأسمالية الاخرى.

المصدر: وزارة التخطيط – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلد الثانى، المشروعات وبياناتها التفصيلية، ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠١/٢٠٠٢، القاهرة.

ويتبين من ذلك عدم التوازن فى توزيع القروض والمعونات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى القروض والمنح والمعونات الخارجية الموجهة للقطاع الزراعى خلال فترة الدراسة يتضح ان تلك القروض والمعونات الخارجية قد اخذت تتناقص بمعدل سنوى بلغ ١,١٢٨ مليون جنيه، وقد ثبتت معنوية معاملات الانحدار اذ بلغت قيمة ت نحو ٢,٧٠٩ كما بلغت قيمة معامل التحديد حوالى ٠,٣٧٩ خلال تلك الفترة {معادلة رقم (٢) جدول رقم (٦)}.

رابعا: الموارد الذاتية:

تشمل الموارد الذاتية الاحتياطات والمخصصات والتدفقات المقدمة والاعتمادات المستندية والإيرادات الراسمالية الاخرى.

كما يتضح تراوح الموارد الذاتية بين ٠,٩ مليون جنيه كحد ادنى عام ١٩٩٥/٩٤، ٤٨,٦ مليون جنيه كحد أعلى عام ١٩٨٩/٨٨، كما بلغ المتوسط السنوى حوالى ١٤,٧٨ مليون جنيه كما هو مبين بالجدول رقم (٤).

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للوضع الراهن لاجمالى الموارد الذاتية بالقطاع الزراعى خلال الفترة المذكورة يتضح ان تلك الموارد قد اخذت تتناقص بمعدل سنوى قدره ٢,٩٣٥ مليون جنيه ، وقد ثبتت معنوية معامل الانحدار اذ بلغت قيمة ت نحو ٣,٨٥٦، كما بلغت قيمة معامل التحديد حوالى ٠,٥٥٣ خلال ذات الفترة {معادلة رقم (٣) جدول رقم (٦)}.

خامسا: التسهيلات الدولية:

بالإضافة الى القروض الخارجية من هيئات او مؤسسات دولية توجد تسهيلات الموردين وتتمثل فى القروض الممنوحة من مورد أجنبي الى مورد مصرى، وتسهيلات المشترين وتتمثل فى القروض الممنوحة من بنك اجنبى الى جهة مصرية.

وتتعدد الجهات المانحة للتسهيلات الأجنبية الممنوحة للقطاع الزراعى كالولايات المتحدة الأمريكية، وأيطاليا، وألمانيا، ورومانيا، والنمسا، والمجر ... الخ.

وقد انحصرت التسهيلات الدولية[٩] الموجهة للقطاع الزراعى لسنوات محددة حيث بلغت حوالى ٣٢,٤٩، ١٨,١٨ مليون جنيه عامى ١٩٨٩/٨٨، ١٩٩٠/٨٩ على الترتيب.

سادسا: التمويل الاجنبى:

أوضحت دراسة ميدانية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأن أهم العناصر الجاذبة للاستثمار هى الاستقرار السياسى والاقتصادى، وحرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج، وتوافر البيئةالهيكلية وعناصر الإنتاج، ووضوح القوانين المنظمة للإستثمار وثباتها[١٠].

باستعراض الجدول رقم (٥) يتضح أن اجمالى التمويل الاجنبى الموجه لقطاع الزراعة قد بلغ متوسطة السنوى حوالى ٤٢,٠٨ مليون جنيه خلال فترة الدراسة ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠٢/٢٠٠١ ، وانه يساهم بحوالى ٢٣% من اجمالى تمويل استثمارات الخطة بهذا القطاع، اما نسبة التمويل الأجنبي للقطاع الزراعى للاستثمارات القومية فقد بلغت حوالى ٣,٩١% خلال الفترة المذكورة وهذا يبين مدى ضالة الاستثمارات الأجنبية فى الخطة الزراعة بالمقارنة بالاستثمارات القومية.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى التمويل الاجنبى لاستثمارات الخطة الزراعية خلال تلك الفترة، يتضح ان تلك الاستثمارات قد اخذت تتناقص بمعدل سنوى قدره ٦,٠٥٢ مليون جنيه وقد ثبتت معنوية معامل الانحدار اذ بلغت قيمة ت نحو ٤,٩٤٢ كما بلغت قيمة معامل التحديد حوالى ٠,٦٧١ خلال نفس الفترة {معادلة رقم (٤) جدول رقم (٦)}.

جدول رقم (٥): تطور التمويل الاجنبى لاستثمارات الخطة فى القطاع الزراعى بالمليون جنيه وبالقيم الحقيقية خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨ -٢٠٠١ /٢٠٠٢.

سنوات الخطة	اجمالى التمويل الأجنبى فى القطاع الزراعى	% لاجمالى استثمارات الخطة فى القطاع الزراعى	% لاجمالى استثمارات الخطة القومية
١٩٨٩/٨٨	١١٦,٨	٣٣,٧٠	٤,٧٤
١٩٩٠/٨٩	٨٧,٥	٢٦,٤٠	٣,٧٧
١٩٩١/٩٠	٤٥,٩	١٥,٤١	٢,١٨
١٩٩٢/٩١	٧٢,٩	٢٥,٢٨	٣,٨٩
١٩٩٣/٩٢	٥٥,٥	٢٩,٦٥	٨,٤٠
١٩٩٤/٩٣	٤٠,٦	٤١,٧٧	٥,٧٨
١٩٩٥/٩٤	٢٥,٥	٣٣,٤٦	٣,٧٤
١٩٩٦/٩٥	٢١,٧	٢٨,٤٨	٣,٥٦
١٩٩٧/٩٦	١٨,٠	٢١,٨٧	٣,٤١
١٩٩٨/٩٧	١٦,٨	١٨,٥٦	٣,٠٦
١٩٩٩/٩٨	١٤	١١,٩٦	٢,٤٧
٢٠٠٠/٩٩	٢١,٦	١٥,١٧	٣,٥٤
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٨,٣	٩,٠٧	٣,٤٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٤,٠	١١,١٥	٢,٧٦
المتوسط	٤٢,٠٨	٢٣,٠٠	٣,٩١

المصدر: وزارة التخطيط – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلد الثانى، المشروعات وبياناتها التفصيلية، ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠٢/٢٠٠١، القاهرة.

جدول رقم (٦): تقديرات معادلات الاتجاه الزمنى العام لاهم مصادر تمويل استثمارات الخطة الزراعية خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨ – ٢٠٠٢/٢٠٠١.

رقم المعادلة	البيان	الجزء الثابت	معامل الانحدار	قيمة- ت	قيمة ف	معامل الارتباط	معامل التحديد
١	المنح والمعونات	٢٣,٨١١	(١,٠٥٤)	٤,٠٧٥**	١٦,٦٠٢	٠,٧٦٢	٠,٥٨٠
٢	القروض والمنح والمعونات الخارجية	٣٨,٧٠٥	(١,١٢٨)	٢,٧٠٩*	٧,٣٣٦	٠,٦١٦	٠,٣٧٩
٣	الموارد الذاتية	٣٦,٧٨٩	(٢,٩٣٥)	٣,٨٥٦**	١٤,٨٦٧	٠,٧٤٤	٠,٥٥٣
٤	اجمالى التمويل الاجنبى	٨٧,٤٦٩	(٦,٠٥٢)	٤,٩٤٢**	٢٤,٤٢٥	٠,٨١٩	٠,٦٧١

الارقام بين القوسين تعبر عن قيم سالبة
تشير العلامة (**) الى المعنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١، (*) معنوى عند مستوى ٠,٠٥
المصدر: جمعت وحسبت من جداول ارقام (٣، ٤، ٥)

المراجـــــــع

١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير الأستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٨٦، الكويت، إبريل ١٩٨٧.

٢) حسنى مهران (دكتور)، الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر وأمكانات تطويره فى ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن، العدد الاول، يونيو ٢٠٠٠.

٣) رياض السيد احمد عمارة (دكتور) "تأثير القروض الأجنبية على أداء الزراعة المصرية خلال السبعينات والثمانينات" قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة.

٤) رياض السيد احمد عمارة (دكتور) "السياسة الاستثمارية الزراعية واهم ملامحها واهم أثارها الاقتصادية خلال فترات التخطيط والانفتاح الاقتصادى، النشرة العلمية لكلية الزراعة، جامعة القاهرة، المجلد ٣٦، العدد ١، ١٩٨٥.

٥) سامى محمد محمد السيسى، أثر التحرر الاقتصادى على مجال الاستثمار فى القطاع الزراعى المصرى، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.
٦) عبد المطلب عبد الحميد (دكتور)، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس، العدد الثانى، ديسمبر ١٩٩٨.
٧) محمود محمد محمد فواز، "الاستثمار فى الزراعة المصرية" رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة بكفر الشيخ، جامعة طنطا، ١٩٩٢.
٨) هشام غريبة، نضال عزام (دكاترة) محددات الطلب على الاستثمار الأجنبى فى الاقتصاد الأردنى، مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ١٣ العدد ١ (ب)، ١٩٩٧.
٩) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية، المجلد الثانى، المشروعات وبياناتها التفصيلية، ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠١/٢٠٠٢.
١٠) يونس احمد البطريق، "السياسة الدولية فى المالية العامة" دار النشر الجامعية، ١٩٩٧.

THE RESOURCES OF THE INVESTMENTS IN THE EGYPTIAN AGRICULTURAL SECTOR PLAN

El- Sisi, S. M.M.
Agriculture Economic Institute, Agriculture Research Center

ABSTRACT

The investments are considered one of major items in the social and economic growth plan. Despite of the importance and significance of the agricultural sector in the national economy the investments are of minor share in the investments of the economic plan, as it reached about 5.47% of the total investments of the national economic plan (1988/89–2001/02).

The research aims to identifing the resources of funds and studying the current sitiuation of the most important resources on the national and foreign level, and comparing it to national economy and its development.

The sesearch diseussed the development of national and foreign investments in the agricultural sector during the period (1988/89–2001/02).

The reseach reached the conclusion that the national inrestment bank gives funds to many inistitutes and departments in the agricultural sector and it alo shares in the investments of the national agricultural plan with about 67.85% of the plans investments. The study recomends considering balance in the distribution of loans and increasing the investments of the agricultural sector to have the same share as other national sectors.